



التقرير السنوي 2022 للجنة الدائمة للسكان

يناير 2023م



اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee



التقرير السنوي 2022 اللجنة الدائمة للسكان

يناير 2023م

المحتويات

5	تقديم
9	أولاً: السياسة السكانية
17	ثانياً: الفعاليات والنشاطات والدورات التدريبية
25	ثالثاً: المشاركات الداخلية والخارجية
33	رابعاً: التوعية والإعلام

تقديم

تنفيذاً لخطة عملها السنوية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان تقريرها السنوي 2022 الذي يلخص حصاد عام كامل من الجهد والعمل الدؤوب في مجالات مختلفة أهمها:



أولاً) الانتهاء من المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر: بناءً على نتائج هذه المرحلة، تم إجراء تقييم معمق للسياسة السكانية الثانية، وإعداد تقرير حالة سكان قطر 2022. إضافة لذلك، تم إعداد المسودة الأولى للسياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر، وذلك استناداً إلى التقرير الخاص بتقييم السياسة السكانية الثانية، وجلسات العصف الذهني لمجموعات العمل، ونتائج استطلاع الرأي حول أهم القضايا السكانية التي تواجه المجتمع القطري.

ثانياً) الفعاليات والنشاطات والدورات التدريبية: تضمنت هذه الفقرة أهم الفعاليات والنشاطات التي نفذتها اللجنة، إضافة إلى الدورات التدريبية التي خضع لها باحثو وباحثات مكتبها الفني إلى جانب الدورات التدريبية التي عقدتها اللجنة لصالح بعض الجهات المحلية وغير المحلية.

ثالثاً) المشاركات الداخلية والخارجية: تم تخصيص هذه الفقرة لاستعراض أهم مشاركات اللجنة في النشاطات والفعاليات الداخلية والإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالسكان والتنمية، ولاسيما التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها.

رابعاً) التوعية والإعلام: تشتمل هذه الفقرة على أهم النشاطات التي تقوم بها اللجنة الدائمة للسكان والمواد الإعلامية التي تنشرها للتعريف بأعمالها والتوعية بالقضايا السكانية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أثمن عالياً جهود كل من ساهم في الإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة للسكان على مدار العام الفائت، وأخص بالشكر خبراء وباحثي المكتب الفني للجنة، ومجموعات العمل والوزارات والهيئات الحكومية والأهلية المعنية بتطبيق برنامج عمل السياسة السكانية، آملاً في استمرار بذل الجهود بما يسهم في تحقيق شعار اللجنة المتمثل بـ «نحو حياة أفضل للسكان».

والله ولي التوفيق

د. صالح بن محمد النابت

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أولاً:

السياسة السكانية

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2022 الكثير من الأعمال ذات الصلة بالمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، وهو ما سيتم التفصيل فيه وفقاً للجدول الزمني المقرر سلفاً في برنامج عمل هذه المرحلة، وذلك على النحو التالي:

من بداية شهر يناير وحتى نهاية شهر فبراير: تقييم السياسة السكانية الثانية:

خلال هذه الفترة، قامت ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة بجمع البيانات اللازمة حول المؤشرات الواردة في استبانة المتابعة الخاصة بالمرحلة الخامسة.

وفي خطوة لاحقة، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمراجعة وتدقيق وتحليل البيانات التي تم جمعها من قبل مجموعات العمل، والتي تمت الاستفادة منها في إنجاز ما يلي:

• تقرير تقييم السياسة السكانية الثانية:



انطلاقاً من أن السياسة السكانية للدولة عبارة عن إطار تنموي مرّن لتحسين نوعية الحياة لكل من يسكن على أرضها، فإن المراجعة الدورية والتقييم المستمر لهذه السياسة أمر في غاية الأهمية، وهو ما قامت به اللجنة الدائمة للسكان بعد مرور خمس سنوات على انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، حيث تم وضع مقياس محدد يسمح بالإجابة عن السؤال التالي: ما هي الأهداف التي تحققت والأهداف التي لم تتحقق بعد مضي خمس سنوات على تطبيق هذه السياسة؟

ومن أجل أن يكون التقييم موضوعياً، ارتأت اللجنة إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق في المرحلة الأولى (نوفمبر-2017 أكتوبر-2018) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، كأداة منهجية لمعرفة مدى التقدم الفعلي الحاصل في تحقيق كل هدف من الأهداف المعتمدة في هذا البرنامج بعد مضي خمس سنوات على تطبيق السياسة السكانية، كما هو مبين في النموذج التالي:

المحور الأول:								
الهدف 1:								
إجراء 1:								
البيان النهائي (بعد مرور خمس سنوات)	واقعه الفعلي بحسب نتائج المتابعة للمرحلة:							المؤشر المستهدف
	الأولى : (نوفمبر -2017 أكتوبر 2018)				الخامسة : (نوفمبر 2021- أكتوبر 2022)			
	موجود كإجراء في طور:							
	التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	التنفيذ	التشريع	التخطيط	
				*				
إجراء 2:								
							*	
إجراء 3:								
								

بناءً عليه، يأتي تقرير تقييم السياسة السكانية الثانية ليلخص العمل الدؤوب الذي قامت به اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مستخدمة أدوات منهجية محددة لتقييم برنامج عمل السياسة السكانية المذكورة.

مستوى التقدم في تحقيق الأهداف بحسب الوزن النسبي النهائي للإجراءات المنفذة في كل محور

التقرير السنوي 2022 | اللجنة الدائمة للسكان

إضافة لما سبق، فقد بينت نتائج التقييم ضرورة صياغة غايات محورية جامعة بين مختلف مكونات كل محور، مع الحفاظ على مضمون معظم الغايات التي تضمنها البرنامج السابق (ذلك أن تلك الغايات وضعت بالأساس ليتم تحقيقها بحلول عام 2030، انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية)، ولعل ما يبرر هذا التوجه هو العلاقة العضوية بين مكونات المحور الواحد، وبالتالي صياغة غاية واحدة دقيقة وجامعة لكل محور. وتبقى الغاية الأساسية للسياسة السكانية لدولة قطر هي «تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته».

• تقرير «حالة سكان قطر 2022»:

شكّلت المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021-أكتوبر 2022) والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر أهمية خاصة تتمثل بالاستفادة من مخرجاتها في إصدار هذا التقرير الخاص بـ «حالة سكان قطر 2022»، والذي يتضمن:

- **نتائج المتابعة:** كما هو الحال بالنسبة للتقارير السابقة، يتضمن هذا التقرير نتائج المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، حيث تمكنت مجموعات العمل الست المؤلفة من 49 عضواً يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، من جمع البيانات المطلوبة من الجهات المعنية بتطبيق برنامج عمل المرحلة المذكورة، والتي تم إدراجها في الفقرة الأولى من فقرات كل محور من المحاور الستة التي تشكل فصول هذا التقرير.

- **مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية:** بعد استعراض نتائج المتابعة، تم عرض نتائج تقييم برنامج عمل السياسة السكانية في الفقرة الثانية من فقرات كل محور من محاور السياسة السكانية الستة، حيث تم في هذه الفقرة الحكم النهائي على مدى التقدم الفعلي الحاصل في تحقيق كل هدف من الأهداف المعتمدة في هذا البرنامج، وذلك اعتماداً على المنهجية التي تم فيها إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق في المرحلة الأولى (نوفمبر 2017-أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، كأداة منهجية لجمع البيانات، والتي ساعدت في توفير الشروط اللازمة للمقارنة بين نتائج المرحلة الأولى مع نتائج المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل المتابعة. إضافة إلى الأداة المذكورة، تم تطبيق آلية منهجية تضمنت سلماً لتوزين الإجراءات من أجل معرفة مستوى التقدم في تحقيق الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية.

- **الصورة الإحصائية العامة:** استكمالاً للبيانات التي قامت مجموعات العمل بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق السياسة السكانية، بل وضبطاً لهذه البيانات، قام المكتب الفني بإعداد صورة إحصائية عامة حول محاور السياسة السكانية من خلال رصد واقع وتحولات المؤشرات الكمية الأساسية الخاصة بكل محور، والتي يوفرها بالدرجة الأولى جهاز التخطيط والإحصاء أو تلك الصادرة عن مصادر إحصائية مختلفة من الداخل أو الخارج.

وفي هذا السياق، تم اللجوء إلى وصف البيانات الإحصائية المعروضة في جداول وأشكال بيانية مكملّة لنتائج المتابعة وتحليلها عبر سلاسل زمنية تارة ومقاطع عرضية تارة أخرى.

إضافة إلى ما سبق، تتضمن خاتمة هذا التقرير تقييماً عاماً لعملية المتابعة الميدانية لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وذلك من حيث مستوى الأداء العام لمجموعات العمل، ومستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع مجموعات العمل، ومستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها. كما تتضمن الخاتمة التوجهات المستقبلية المتمثلة برسم الملامح العامة للسياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر.



من بداية شهر مارس وحتى نهاية شهر أكتوبر 2022: إعداد مسودة السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر:

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان خلال الفترة المذكورة العديد من الأعمال التي ساهمت في إعداد مسودة السياسة السكانية الثالثة (2023 - 2027) لدولة قطر، وأهمها:

• عقد جلستي عصف ذهني:

مباشرة بعد الانتهاء من تعبئة استبيان المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر في نهاية فبراير 2022، نفذت مجموعات العمل خلال شهر مارس 2022 جلستي عصف ذهني (واحدة لأعضاء المجموعة نفسها، وأخرى لأعضاء المجموعة مع جهة عمل كل مجموعة من هذه المجموعات من مدراء ورؤساء أقسام وخبراء وباحثين) حول أهم المسائل أو القضايا أو التحديات السكانية التي يمكن أن تواجه المجتمع القطري على المدى المنظور والمتوسط، والتي تبرز وضع سياسة سكانية ثالثة تهدف إلى التدخل من أجل حلها أو على الأقل الحد من آثارها في المجالات التالية:

- السكان والقوى العاملة
- النمو الحضري والإسكان والبيئة
- التعليم والتدريب والشباب
- الصحة العامة والصحة الإنجابية
- المرأة والطفولة
- كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

• إجراء استطلاع للرأي حول أهم القضايا السكانية التي تواجه المجتمع القطري:

تم تنفيذ هذا الاستطلاع من قبل اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع جهاز التخطيط والإحصاء، لمدة شهرين ونصف اعتباراً من 2022/6/1م حتى 2022/8/15م على عينة مختارة من المواطنين والمقيمين، وذلك عن طريق إرسال رابط الكتروني لهم عبر الرسائل النصية SMS والمقابلات الشخصية عبر الهاتف.

• إنجاز المسودة الأولى لوثيقتي السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر:

خلال الفترة الزمنية الممتدة من مارس إلى أكتوبر 2022، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان المسودة الأولى للسياسة السكانية الثالثة، والتي تتكون من وثيقتين، هما:

- **الوثيقة الأولى:** وتتضمن الإطار لعام المطور والمضامين الأساسية للسياسة السكانية الثالثة، أي المبررات والمنطلقات والمبادئ التي استندت إليها هذه السياسة. إضافة إلى ذلك، تشتمل هذه الوثيقة على المضامين الأساسية للسياسة السكانية الجديدة، والتي ترسم ملامحها المتمثلة بغايات وأهداف وإجراءات المحاور الستة لهذه السياسة، وهي: السكان والقوى العاملة، والنمو الحضري المستدام، والتعليم والتدريب والشباب، والصحة العامة والصحة الإنجابية، والمرأة والطفولة، وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

وفي سياق متصل، فإن السياسة السكانية الجديدة أخذت بعين الاعتبار الخاصية المميزة للمجتمع القطري، كمجتمع متعدد الجنسيات والأعراق، وبالتالي متعدد الثقافات والقيم وأنماط السلوك، الأمر الذي يتطلب تحقيق تطلعات المقيمين إلى حياة كريمة تضمن لهم حقوقهم وتراعي خصائص كل فئة منهم دون الإخلال بالقيم العامة للمجتمع أو تعريض أمنه واستقراره لأيّة أخطار.





- **الوثيقة الثانية:** وهي برنامج العمل التنفيذي للسياسة السكانية الثالثة الذي استُمدت مضامينه من نتائج جلسات العصف الذهني التي نفذتها مجموعات العمل الست، ونتائج استطلاع الرأي حول أهم القضايا السكانية التي تواجه المجتمع القطري، والخبرات المتراكمة لخبراء وباحثي المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، والذين ساهموا في إعداد السياسة السكانية الأولى والثانية لدولة قطر. إضافة إلى كل ما سبق، فقد استُمدت مضامين برنامج العمل المذكور من نتائج تقييم السياسة السكانية الثانية التي بينت ضرورة صياغة غايات محورية جامعة بين مختلف مكونات كل محور من محاور السياسة السكانية الستة (السكان والقوى العاملة، النمو الحضري والإسكان والبيئة، التعليم والتدريب والشباب، الصحة العامة والصحة الإنجابية، المرأة والطفولة، كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة) مع الحفاظ على مضمون معظم الغايات التي تضمنها البرنامج السابق (ذلك أن تلك الغايات وضعت بالأساس ليتم تحقيقها بحلول عام 2030، انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية 2030). ولعل ما يبرر هذا التوجه هو العلاقة العضوية بين مكونات المحور الواحد، وبالتالي صياغة غاية واحدة دقيقة وجامعة لكل محور. إضافة إلى ذلك، فقد بينت نتائج التقييم ضرورة تكرار الأهداف التي لم تتحقق في السياسة السكانية الثانية، وإجراء بعض التعديلات على تلك الأهداف التي تحققت إلى حد ما، سواء من حيث المضمون أم من حيث الإجراءات التي يجب أن تواكب التحولات والمستجدات السكانية.

وتتضمن وثيقة السياسة السكانية هذه غايات، وأهداف، وإجراءات عملية قابلة للتطبيق، إضافة إلى الجهات الرئيسية والمساعدة المسؤولة عن تنفيذ تلك الإجراءات. وقد حرصت اللجنة على أن يتم تحقيق تلك الغايات والأهداف في إطار «رؤية قطر الوطنية 2030»، وبما يتوافق مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية الوطنية الأخرى، إضافة إلى التوافق مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

من بداية شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر ديسمبر 2022: مراجعة وتدقيق السياسة السكانية الجديدة:

خضعت مسودة السياسة السكانية الجديدة، ولا تزال تخضع، للمراجعة والتدقيق من قبل العديد من المختصين والجهات المحلية وغير المحلية ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية، وعلى رأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك تمهيداً لرفع هذه المسودة بصورتها النهائية لمجلس الوزراء المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأن اعتمادها، كي يُصار بعدها للعمل من أجل انطلاق المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذها خلال العام القادم.

ثانياً :

الفعاليات والنشاطات والدورات التدريبية

الفعاليات والنشاطات:

تتضمن هذه الفقرة استعراضاً موجزاً للفعاليات التي نظمتها اللجنة والنشاطات التي نفذتها خلال عام 2022، وأهمها:

• الاحتفال باليوم العالمي للسكان (11 يوليو 2022):



كغيرها من البلدان الأخرى، تحتفل دولة قطر باليوم العالمي للسكان، وذلك استجابة لتوصية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أقر عام 1989 بأن يحتفل المجتمع الدولي باليوم العالمي للسكان في 11 يوليو من كل عام. وتهدف هذه المناسبة السنوية إلى زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان وإلى تركيز الاهتمام على الطابع الملح لهذه القضايا وأهميتها في سياق خطط التنمية الشاملة وبرامجها والحاجة لإيجاد حلول لهذه القضايا.

وينبع اهتمام دولة قطر بالقضايا السكانية من مشروعها ونهجها المتواصل لبناء مجتمع متقدم يقوم على مبدأ احترام حقوق الإنسان والتحسين المستمر لمستوى معيشة سكانها من مواطنين ومقيمين. وقد تمت ترجمة هذا الاهتمام بإصدار رؤية قطر الوطنية 2030 عام 2008 التي تهدف إلى «تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر»، والتي وفرت الإطار العام لتطوير استراتيجيات التنمية الوطنية المتعاقبة، كما شكلت الأساس الذي استندت إليه السياسة السكانية التي ترمي إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية والمسائل المرتبطة بها، عبر مجموعة من الخطط والبرامج التنفيذية.

وفي هذا السياق، أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان أن السياسة السكانية لدولة قطر مشروع مستمر متواصل يظل خاضعاً للمراجعة وإعادة الصياغة مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها الدولة، وخطط التنمية الطموحة التي تعتمدها.

وأشار سعادته إلى أن الغاية الأساسية للسياسة السكانية في دولة قطر «تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته». ولتحقيق هذه الغاية، تم اعتماد عدد من المحاور حددت لكل منها غاية (أو غايات) رئيسية تمثل الهدف الذي تطمح السياسة السكانية للوصول إليه بنهاية الفترة المحددة لتنفيذها (عام 2030)، وأهدافاً فرعية يسهم تحقيقها في الوصول إلى الغاية الرئيسية لكل محور.

وعليه، ترسم السياسة السكانية للدولة الملامح السكانية لقطر الغد، وذلك في ضوء أجندة تنمية طموحة للمستجدات السياسية التي يشهدها العالم، وتركز على إدارة معدلات النمو السكاني والحد من اختلال التركيبة السكانية وتداعياته من عبر مجموعة من البرامج والآليات التي يأتي في مقدمتها التوجه التدريجي، ولكن الثابت، نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

• احتفالية اليوم القطري للسكان 2022:

بتاريخ 2022/10/25، احتُفل في الدوحة بـ«اليوم القطري للسكان 2022»، تحت شعار: «خمس سنوات على تطبيق السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر: ماذا تحقق؟ وقد شارك في هذه الاحتفالية، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية، ورؤساء وأعضاء مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية 2017-2022، والمشاركون في إعداد هذه السياسة، والمشاركون في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023-2027، وممثلون عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية، وممثل أو أكثر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقد هدفت هذه الاحتفالية إلى:

- توضيح منهجية تقييم السياسة السكانية الثانية (2017-2022)
- تبيان مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية
- نشر الوعي بالقضايا السكانية



وتنظم اللجنة الدائمة للسكان الاحتفال بهذا اليوم في كل عام تماشياً مع احتفالات الأمم المتحدة في إطار احتفالاتها باليوم العالمي للسكان، الذي استحدث من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي (27) بتاريخ 6 أكتوبر 2010 بالموافقة على تنظيم اليوم القطري للسكان في شهر أكتوبر من كل عام.

وتأتي فعالية هذا العام تزامناً مع العديد من الإنجازات التنموية التي حققتها دولة قطر من بينها تنظيم فعاليات كأس العالم فيفا قطر 2022، كما أنها تعتبر فرصة لتوضيح مستوى التقدم في تحقيق أهداف السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 بعد الانتهاء من تنفيذ البرامج المتعلقة بالقضايا السكانية والقوى العاملة، وفي مجالات النمو الحضري والإسكان والبيئة، والصحة والصحة الإنجابية، والتعليم والتدريب والشباب، والمرأة والطفولة، وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، وعلاوة على ذلك، مكنت هذه الاحتفالية من الوقوف على التحديات التي تواجه تحقيق أهداف السياسة السكانية، وعلى رأسها تصحيح اختلالات التركيبة السكانية للدولة، وللاسيما الجهود التي تبذلها دولة قطر في هذا الاتجاه من حيث الاستقرار التدريجي لمعدلات النمو السكاني، وتحسن بنية القوى العاملة من حيث المهارة، مما يسهم في الوصول إلى تركيبة سكانية أكثر توازناً ومعدل نمو أكثر استقراراً.

وقد افتتحت الاحتفالية بكلمة لسعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، ألقاها نيابة عنه السيد/ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، رحب فيها بالضيوف وتمنى للمشاركين النجاح في تحقيق أهداف هذه الاحتفالية، مشيراً إلى تزامن هذه الاحتفالية مع النجاح المبهر الذي حققته دولة قطر في التجهيز والإعداد لانطلاق بطولة كأس العالم في العشرين من نوفمبر 2022، ومع مرور خمس سنوات على تطبيق السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر، والتي خضعت لتقييم شامل ومعمق أظهر بأن مستوى التقدم في تحقيق أهداف هذه السياسة كان مرتفعاً بشكل عام؛ حيث تحققت حوالي (67%) من الأهداف المعتمدة في برنامج السياسة السكانية الثانية بدرجة عالية، و(22%) منها بدرجة مقبولة. أما الأهداف التي لم تتحقق، لسبب أو لآخر، فلم تتجاوز نسبتها الـ (11%).

وفيما يتعلق بالتحديات التي ظلت تواجه تحقيق أهداف السياسة السكانية، وعلى رأسها تصحيح اختلالات التركيبة السكانية للدولة، أشار سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب إلى الخطوات البناءة التي اتخذتها الدولة في هذا الاتجاه، والتي توضح بداية الاستقرار التدريجي لمعدلات النمو السكاني، وتحسن بنية القوى العاملة من حيث المهارة والتوازن بين الجنسيات، وهو ما سيقود إلى تركيبة سكانية أكثر توازناً ومعدل نمو أكثر استقراراً، مؤكداً على أهمية تفعيل عنصر الشراكة المجتمعية والعمل المؤسسي بين مؤسسات الدولة باعتباره شرطاً أساسياً ولزماً لإنجاح العمل في إطار قضايا التنمية والسكان والتخطيط الاستراتيجي.

وفي ختام كلمته توجه سعادته بالشكر لكل الوزارات والهيئات والمؤسسات الوطنية على تفاعلها الإيجابي وتعاونها في تطبيق السياسة السكانية الثانية، الأمر الذي ساهم في إجراء تقييم موضوعي مستنداً على المعطيات المستقاة



FIFA WORLD CUP
Qatar 2022

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority
دولة قطر - State of Qatar



QATAR POPULATION DAY

FIVE YEARS SINCE THE IMPLEMENTATION OF QATAR'S SECOND
POPULATION POLICY (2017-2022): WHAT HAS BEEN ACHIEVED?

25 OCTOBER 2022

اليوم القطري للسكان

خمس سنوات على تطبيق السياسة السكانية
الثانية (2017-2022) لدولة قطر: ماذا تحقق؟

25 أكتوبر 2022





من الواقع السكاني المعاش. وفي ذات السياق، أكد سعادته على ضرورة استمرار النهج التعاوني بين الجميع لتنفيذ السياسة السكانية الثالثة (2027-2023)، والتي تعكف اللجنة الدائمة للسكان على إعدادها حالياً، بالصورة المطلوبة وفي التوقيت المناسب.

أعقب ذلك كلمة لسعادة السيد/ كارل كوليسا، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مسقط- عمان (مكتب دول مجلس التعاون الخليجي)، الذي أكد فيها على أهمية السياسة السكانية لدولة قطر ودورها في ضمان نوعية حياة أفضل للجميع، مشيراً إلى أن هذا الاحتفال يجسد إنجازات برنامج عمل السياسة السكانية دولة قطر، مشيراً إلى أن أجندة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي يركز الآن، أكثر من أي وقت مضى، على تزويد الشباب في المنطقة بالمهارات اللازمة حتى تتحقق إمكانات الجميع، وتمكين النساء بحيث يشاركن بشكل أكبر في جميع جوانب الحياة، وهو ما يتماشى مع نتائج قمة نيروبي للسكان والتنمية التي عقدت في عام 2019، والتي صادفت الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) في القاهرة، مع طموح لتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030.

بعد الكلمات الافتتاحية، شهد الاحتفال تكريم أعضاء اللجنة الدائمة للسكان ورؤساء المجموعات وأعضاء المجموعات السابقين تقديرًا لجهودهم ودورهم الفعال في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.



تلى ذلك انعقاد الجلسة الثانية من جلسات اليوم القطري للسكان 2022 تحت عنوان «نتائج تقييم السياسة السكانية الثانية (2022-2017) لدولة قطر»، والتي قدم لها السيد/ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، واستعرض أهم نتائجها الدكتور/ يوسف بريك، الخبير في المكتب الفني للجنة، موضحاً أن السياسة السكانية لدولة قطر تعبر عن مشروع حضاري مستمر، وبالتالي فهي تخضع دائماً للمراجعة والتقييم بما ينسجم مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها الدولة، وبما يتوافق مع التوجهات العامة لرؤية قطر الوطنية 2030، وبرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية، والخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030. وانطلاقاً من ذلك، قامت اللجنة الدائمة للسكان، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقييم السياسة السكانية الثانية (2022-2017) لدولة قطر، استناداً إلى منهجية محددة. وقد تم التوصل إلى نتائج هامة شكلت محور العرض الذي تم تقديمه.

وقد أوضح العرض المنهجية التي تم استخدامها في عملية التقييم القائمة على القياس، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها، باعتبارها مصدراً من مصادر رسم الملامح العامة للسياسة السكانية الثالثة لدولة قطر (2027-2023)، حيث تساعد



النتائج على معرفة مستوى التقدم في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية. من أجل التعامل مع كل هدف من الأهداف المعتمدة على النحو التالي:

- كل الأهداف التي تحققت إلى حد كبير سوف لن تتكرر في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة، بل سيتم استبدالها بأهداف أخرى جديدة تستجيب للتغيرات والتحولات السكانية والتنمية الحاصلة في البلاد.
- الأهداف التي تحققت إلى حد ما سوف يتم تكرارها في برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة، لكن بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها من حيث المضمون والإجراءات، وذلك بما يتماشى مع مستجدات الواقع السكاني والتنمية للدولة.
- أما الأهداف التي لم تتحقق أبداً، فسيتم تكرارها في برنامج العمل المذكور.

وأخيراً، اختتمت فعاليات اليوم القطري للسكان 2022 عند حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر.

• الدورات التدريبية:

نُفذ خلال عام 2022 عدد من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، بهدف تعزيز قدراتهم ومهاراتهم المختلفة، وهي:

اسم الدورة: «إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية»

الجهة المنظمة	صندوق النقد الدولي
طبيعة الدورة	عن بعد
الفترة الزمنية	2022/12/13
الهدف العام	رصد تجارب الدول العربية في جمع البيانات الإحصائية، ومواجهه التحديات التي تواجهها، وتعزيز الأنشطة البحثية وبناء القدرات، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
الفئة المستهدفة	المختصون في الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية من دول مجلس التعاون الخليجية والدول العربية، كتونس ومصر، والمغرب والأردن وفلسطين.
مدة البرنامج	(3) ساعات تدريبية ليوم واحد فقط
الأساليب والوسائل التدريبية	الدورة عن بعد على منصة زووم (zoom) باستخدام العروض المرئية
المخرجات	تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول المشاركة، وتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني)	رغم قصر مدة الدورة، إلا أنها كانت مفيدة لتركيزها على كيفية تطوير الإحصاءات الجندرية في البلدان العربية

اسم الدورة: «البرنامج التدريبي للوقاية من الجرائم الإلكترونية»

الجهة المنظمة	الوكالة الوطنية للأمن السبيرياني / ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي
طبيعة الدورة	عن بعد
الفترة الزمنية	من 2022/10/10 الى 2022/10/17
الهدف العام	التعرف إلى كيفية التصدي لحدوث هجوم الكتروني ومعرفة الإجراءات اللازمة لحماية المعلومات الخاصة والعامة
الفئة المستهدفة	العاملون في القطاع الخاص والعام
مدة البرنامج	8 ساعات موزعة على 5 أيام
الأساليب والوسائل التدريبية	فيديوهات مسجلة واختبار بعد البرامج التدريبي
المخرجات	إكساب المتدربين المهارات والقدرة على التصدي للطرق الحديثة في اقتحام البيانات والشبكات الحاسوبية
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني)	دورة مفيدة للمتدربين من حيث اكتساب مهارات التصدي للهجمات الإلكترونية

إضافة لما سبق، فقد نظمت اللجنة الدائمة للسكان دورات تدريبية لصالح بعض الجهات المحلية وغير المحلية، وأهمها:

- دورة تدريبية لصالح طلبة قسم علم الاجتماع بجامعة قطر خلال الفترة 5-8 يونيو 2022

في إطار تنفيذ بنود اتفاقية التعاون المشترك الموقعة يوم 2018/9/12 بين اللجنة الدائمة للسكان وجامعة قطر، نظمت اللجنة الدائمة للسكان خلال الفترة 5 - 8 يونيو 2022 دورة تدريبية لصالح طلبة قسم علم الاجتماع بجامعة قطر، سارت على النحو المبين في الجدول التالي:

**برنامج تدريب طلبة جامعة قطر بالمكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الفترة 5 - 8 يونيو 2022
المكان: مبنى جهاز التخطيط والإحصاء الدور 15 - قاعة الاجتماعات**

التاريخ	الموضوع/ النشاط
الأحد 5 يونيو	- استقبال الطلبة بالمكتب الفني للجنة الدائمة للسكان - التعريف باللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني ومهام كل منهما - عرض مكثف للدراسات التي أنجزتها اللجنة الدائمة للسكان
الاثنين 6 يونيو	- تقديم عرض حول السياسة السكانية لدولة قطر 2017 - 2022 تدريب عملي: - التدريب على كيفية رسم ملامح السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) - عقد جلسة عصف ذهني في القاعة لتحديد بعض القضايا السكانية في المجتمع القطري، والتي تبرر وضع السياسة السكانية الثالثة - التدريب على كيفية تحويل القضايا التي تم تحديدها إلى غايات وأهداف، ومن ثم كيفية وضع الإجراءات واشتقاق المؤشرات الكمية والنوعية
الثلاثاء 7 يونيو	- قراءة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 تدريب عملي: - جداول مقارنة بين تعدادي 2010 و2020 وكتابة تحليل مبسط حول أحد المواضيع السكانية - التدريب على كيفية تحويل البيانات الإحصائية إلى أشكال بيانية
الأربعاء 8 يونيو	- التعريف بفريق الدعم الإعلامي للسياسة السكانية ومهامه ونشاطاته تدريب عملي: - تقديم اقتراحات وأفكار لنشر مفهوم السياسة والقضايا السكانية لفئة الشباب والطلبة، وماهي الوسائل المناسبة (تويتر- انستغرام... الخ..). - تقديم الاقتراحات من قبل الطلبة حول إمكانيات تطوير العمل الإعلامي الداعم للسياسة السكانية لدولة قطر

وفي سياق متصل، تم تدريب طالبة أردنية (تخصص خدمة اجتماعية) من كلية الأميرة رحمة الجامعية (جامعة البلقاء التطبيقية) في اللجنة الدائمة للسكان يومي الإثنين والأربعاء من كل أسبوع خلال الفصل الصيفي 2022، وذلك بناءً على كتاب رسمي من عميد الكلية المذكورة.

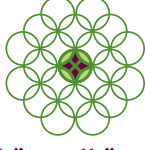
ثالثاً :

المشاركات الداخلية والخارجية

شاركت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2022 في عدد من الفعاليات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أهمها:

على المستوى المحلي:

• المشاركة في إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر :



استراتيجية التنمية الوطنية

National Development Strategy

بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022 تم إنشاء اللجنة العليا لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء، وسعادة رئيس جهاز التخطيط والإحصاء نائباً للرئيس، وعضوية عدد من أصحاب السعادة الوزراء والجهات ذات العلاقة.

ووفقاً للقرار المذكور، تشرف اللجنة العليا على إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، والقيام بجميع الأعمال اللازمة لذلك، ويكون لها، بوجه خاص، ما يلي:

- وضع واعتماد منهجية إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة والجدول الزمني.
- وضع واعتماد هيكل استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة والقطاعات المنبثقة منها.
- تحديد الأهداف التنموية والأولويات الوطنية للاستراتيجيات القطاعية.

وفي يوم الخميس 10 مارس 2022، ترأس معالي الشيخ/ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس اللجنة العليا لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر، الاجتماع الأول للجنة، حيث مثل هذا الاجتماع الانطلاق الرسمي لبدء عمليات إعداد الاستراتيجية المذكورة.

ومن جهته، بين سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، نائب رئيس اللجنة العليا استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة بأنه تم وضع جداول زمنية وتشكيل الفرق وتحديد الأولويات ووضع الأسس والأهداف، بما يتناسب مع المنطلقات التي بنيت عليها هذه الاستراتيجية، إضافة إلى تحديد نقاط الانطلاق لكل قطاع عبر معايير ومؤشرات ستوضع على أسسها الأهداف المستقبلية المراد تحقيقها، لافتاً إلى أن جميع الجهات، بما في ذلك اللجنة الدائمة للسكان، تعمل بإيجابية لإنجاز الاستراتيجية في الوقت المقرر.

• المنتدى الرابع للبحوث والإنجازات الطلابية في قسم العلوم الاجتماعية - جامعة قطر:

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في أعمال هذا المنتدى الذي نظمه قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر عن بعد باستخدام تقنية زووم «ZOOM» يوم 26 أبريل 2022.



جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

ويهدف المنتدى إلى:

- توفير منصة أكاديمية حرة تعكس مفهوم الشباب الأكاديمي
- تشجيع الطلاب على تقديم البحوث والانخراط في مسيرة التنمية
- تعزيز المفهوم الوطني لدى الطلاب

وقد استهل المنتدى الدكتورة/ فاطمة الكبيسي، رئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية الآداب والعلوم في جامعة قطر، بكلمة أوضحت من خلالها أهمية دور الشباب باعتبارهم الركيزة الأساسية في تحمل المسؤولية المستقبلية، والفئة الأكثر ديناميكية في أي مجتمع، وذلك بما يملكونه من طاقات جسدية وعقلية وإمكانات إبداعية وقدرة هائلة على العطاء، مشيرة إلى أهمية دور المؤسسات الحكومية والخاصة في الاستثمار بقطاع الشباب، والنظر في كيفية تحويل طاقات وإبداعات الشباب إلى عناصر إنتاج إيجابية تساهم في تنمية وخدمة المجتمع سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً.

وتلى كلمة الدكتورة فاطمة، تقديم العديد من البحوث والدراسات عبر ثلاث جلسات ركزت موضوعاتها على ما يلي:

- الجلسة الأولى: تقاطعات بين الفكر العربي والسياق القطري
- الجلسة الثانية: قضايا سلوكية وقيمية
- الجلسة الثالثة: المجتمع القطري والدينامية الاجتماعية

لقد عكست هذه الفعالية الاهتمام المميز لقسم العلوم الاجتماعية في جامعة قطر بقطاع الشباب من خلال إتاحة الفرصة لهم لتقديم البحوث الأكاديمية ومناقشتها واستخلاص الحلول والمقترحات منها بما يساهم في تطوير المجتمع القطري في شتى المجالات المرتبطة بشؤون الحياة المختلفة.

• ورشة عمل حول الدور المتغير للإحصاءات الرسمية في دولة قطر- ثقافة البيانات مهمة:



شاركت اللجنة الدائمة للسكان في ورشة العمل المذكورة التي نظمها جهاز التخطيط والإحصاء حضورياً وعن بعد في آن معاً، والتي انعقدت بالدوحة خلال الفترة 21-22 سبتمبر 2022.

وقد نظم هذه الورشة جهاز التخطيط والإحصاء بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في دولة قطر، وبالتنسيق مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومنظمة الإسكوا، وقطر الخيرية، ومعهد بحوث الحوسبة بجامعة حمد بن خليفة، وذلك من أجل الارتقاء بالمنظومة الإحصائية الوطنية تماشياً مع ثورة البيانات، والعلوم والتقنيات ذات العلاقة، كالدكاء الاصطناعي في التطبيقات الإحصائية، والتحول في الاقتصاد الرقمي الذي تشهده البلاد.

وتهدف هذه الورشة إلى:

- تسليط الضوء على منظومة البيانات الوطنية لتلبية الاحتياجات من البيانات والمعلومات الناشئة بما يحقق الرخاء والرفاهية للمجتمع.
- التركيز على دور جهاز التخطيط والإحصاء في عمليات الحوكمة، والإشراف على البيانات، واستراتيجياتها.
- ترسيخ ثقافة جيدة مبنية على البيانات لاتخاذ قرارات سليمة، دعماً لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، وإدراكاً لأهمية الشراكة الوطنية في إنتاج ونشر واستخدام الإحصاءات والبيانات في السياسات القائمة على الأدلة.

وفي هذه المناسبة، أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان في كلمته الافتتاحية على «أن هذا الحدث جاء استجابة لتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، وللتطورات المتسارعة المحيطة بثورة البيانات التي نشهدها حالياً، وتداعيات جائحة كوفيد 19- على العملية الإحصائية، مع إبراز وتحديث نظام البيانات الوطني لتلبية الاحتياجات اليومية للبيانات والمعلومات المستجدة، والتأكيد على الدور الأساسي لجهاز التخطيط والإحصاء في إدارة الحوكمة والإشراف على العملية الإحصائية، وترسيخ ثقافة استخدام البيانات التي تنتجها جميع المؤسسات في مختلف القطاعات. وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في اتخاذ قرارات سليمة تتعلق بقضايا التنمية الرئيسية، دعماً لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي يجري إعدادها حالياً. وتأتي ورشة العمل كذلك للتأكيد على أهمية الشراكة الوطنية في إنتاج ونشر واستخدام الإحصاءات والبيانات في السياسات القائمة على الأدلة».



على المستوى الإقليمي:

- ورشة العمل الافتراضية حول «تعزيز صنع السياسات بشأن الهجرة القائمة على الأدلة في دول الخليج- الطريق إلى المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة»:



شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في هذه الورشة التي نظمها عن بعد مركز البيانات الإقليمي التابع للبعثة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالتنسيق مع المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة وبعثات المنظمة الدولية للهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي يوم 29 مارس 2022.

وتهدف هذه الفعالية الافتراضية إلى جمع وتبادل البيانات المتعلقة بالهجرة في دول الخليج لتقييم الإنجازات والممارسات الجيدة المتخذة عندما يتعلق الأمر بجمع بيانات الهجرة وإدارتها ونشرها وإشراك أصحاب المصلحة الحكوميين المعنيين.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، تم عقد جلستين، هما:

- الجلسة الأولى: الهجرة في دول الخليج ضمن الميثاق العالمي للهجرة والمنظمة والنظامية (GCM) الهدف 1 بشأن البيانات والأدلة واستراتيجية المنظمة الدولية للهجرة لدول الخليج 2021-2024
- الجلسة الثانية: أفضل الممارسات المتعلقة ببيانات الهجرة والأدلة في دول الخليج والتحضير لمنتدى استعراض الهجرة الدولية (IMRF).

أما بالنسبة لمخرجات هذه الفعالية، فهي:

- تعزيز قدرة الوكالات الحكومية ذات الصلة على تطوير سياسات قائمة على الأدلة بشأن الهجرة
- توفير منصة لمناقشة الممارسات الجيدة لتعزيز قاعدة الأدلة بشأن الهجرة الدولية
- تيسير التعاون والتنسيق بين البيانات الرئيسية وهيئات صنع السياسات بشأن الهجرة في المنطقة
- بناءً على المناقشات والمعلومات المشتركة، إعداد وثيقة موجزة حول تقديم فرص الإنجازات والممارسات الجيدة، بالإضافة إلى مجالات العمل المستقبلي فيما يتعلق بقضايا بيانات الهجرة في دول الخليج.

- ورشة العمل الإقليمية الأولى في مجال التحليل الديموغرافي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:



شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في هذه الورشة التي نظمها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن بعد (عبر الاتصال المرئي) خلال الفترة من 11/14 إلى 2022/11/17.

وتهدف هذه الورشة إلى بناء وتعزيز قدرات الكوادر الإحصائية الخليجية العاملة في إنتاج وتوفير الإحصاءات السكانية والديموغرافية في الأجهزة الإحصائية الوطنية والجهات المصدرة في دول المجلس، والتي تعمل على تحليل أحدث بيانات للتعداد السكاني من خلال التعرف على:

- مصادر البيانات السكانية
 - المفاهيم الديموغرافية الدولية التي تمكن من تحليل البيانات
 - طرق وأساليب القياس والتقدير
 - البرامج والحزم الإلكترونية المستخدمة في التحليل الديموغرافي
- والمستهدفون في هذه الورشة هم المتخصصون في الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية من الأجهزة الوطنية في دول مجلس التعاون، والمتخصصون في إنتاج البيانات السكانية في الجهات المصدرة في دول مجلس التعاون، مثل: الأحوال المدنية، الهجرة، وزارة الصحة.

وقد استفاد المشاركون في هذه الدورة من كيفية التعامل مع مصادر البيانات السكانية وطرق جمعها، والتعرف على مقاييس التغير في حجم السكان وتوزيعهم العمري والنوعي والخصوبة والإنجاب، إضافة إلى مقاييس التحضر ونمو المدن والهجرة الداخلية والخارجية.

على المستوى العربي:

• ورشة عمل حول «المراجعة السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية، عشر سنوات بعد إعلان القاهرة:

شاركت اللجنة الدائمة للسكان في ورشة العمل الافتراضية المذكورة التي عقدت عن بعد من خلال منصة زوم يوم 26 أكتوبر 2022، والتي نظمتها الإسكوا والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ورشة عمل حول المراجعة السادسة لمؤتمر السكان والتنمية عشر سنوات بعد إعلان القاهرة 2013، بمشاركة نقاط اتصال وطنيين من 11 دولة عربية.



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



تهدف الورشة إلى:

- استعراض منهجية المراجعة الكمية والنوعية
 - شرح التفاصيل والأسئلة التي يتضمناها النموذج التوجيهي لإعداد تقارير المراجعة الوطنية وفتح المجال للدول لإبداء آرائها حوله وتحسينه بما يتناسب مع المعلومات المتوفرة ويكرس النهج التشاركي على الصعيد الوطني
 - بناء التوافق حول منهجية المراجعة والإطار الزمني المقترح، وتعرض النموذج التوجيهي الذي جرى إعداده لمساعدة الدول في وضع تقاريرها الوطنية. ويقدم المشاركون ملاحظات تقنية قيمة لدمجها في النسخة المنقحة من النموذج تأكيداً على أهمية اعتماد نهج تشاركي في عملية المراجعة.
- وفي الورشة، اتفق المجتمعون على ما يلي:
- إرسال بعض الوثائق المرجعية للدول للاستئناس بها، مثل: إعلان القاهرة 2013، والتقرير الإقليمي للمراجعة الأخيرة 2018.
 - حصر الأسئلة بالجهات الحكومية فقط. وسيتم التواصل مع المنظمات غير الحكومية في مراحل لاحقة وتضمين ملاحظاتهم في الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي على غرار ما حدث في استعراض الاتفاق العالمي للهجرة.
 - إرسال النسخة المنقحة من النموذج التوجيهي بعد أسبوع إلى جميع المشاركين ومن ضمنهم نقاط الاتصال في الدول الست التي لم تتمكن من حضور الاجتماع، وذلك لإبداء الملاحظات النهائية عليها.
 - إرسال النموذج التوجيهي بنسخته النهائية خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني لتتمكن الدول من العمل عليه.
 - عقد اجتماع خلال ثلاثة أشهر لمتابعة سير العمل ومعالجة التحديات في إعداد التقارير قبل تقديمها.

وتعد هذه الورشة النشاط الأول ضمن سلسلة من الأنشطة المزمع تنفيذها في سياق المراجعة السادسة لمؤتمر السكان والتنمية- عشر سنوات بعد إعلان القاهرة، وستتوج بمؤتمر إقليمي ترفع رسائله الأساسية إلى جانب التقرير الإقليمي للمراجعة إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية في نيسان/أبريل 2024.

• الاجتماع الرابع للجنة الخبراء الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية:



شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في هذا الاجتماع الذي نظمه قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة السياسات السكانية- الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية يوم 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، بهدف مناقشة مقترح خطة عمل المجلس العربي للسكان والتنمية في دورته العادية الرابعة، والتي تتضمن 23 بنداً، أهمها:

1. المرأة العربية ودورها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة
2. المراجعة الإقليمية الثلاثون لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 وإعلان القاهرة 2013

3. تنظيم برنامج تدريبي لتعزيز قدرات الباحثين والمختصين في الشأن السكاني في مجال استعمال البرمجيات الحديثة RAPID و DEMDIV

4. الإطار الاستراتيجي للتخطيط السكاني

5. مساعدة الدول العربية في إعداد ومراجعة البرامج والسياسات السكانية على المستوى الوطني، وتأثير الأزمات الإقليمية في المنطقة العربية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة

وقد شارك في أعمال اللجنة الاستشارية خبراء من 16 دولة عربية، وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية السودانية، والجمهورية العراقية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

واختتم الاجتماع بكلمة للأمانة الفنية للمجلس، والتي أكدت فيها على موعد عقد اجتماع الدورة العادية الرابعة للمجلس العربي للسكان والتنمية يوم 22 ديسمبر 2022 حضوريا بمدينة الرياض/ المملكة العربية السعودية (على مستوى وزاري لجميع الدول الأعضاء بالمجلس العربي للسكان والتنمية).

ومن الجدير بالذكر أن المجلس العربي للسكان والتنمية تأسس تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، وأطلقت دورته العادية الأولى في العاصمة الأردنية، عمان، عام 2019. ويهدف المجلس إلى تأسيس العمل العربي المشترك في مجال السكان والتنمية وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لمواكبة المستجدات الدولية والإقليمية في قضايا السكان والتنمية ودعم الدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات للسكان، بما يتناسب مع احتياجاتها الوطنية، وربط البعد السكاني بمحاور وآليات التنمية المستدامة.

• الدورة العادية الرابعة للمجلس العربي للسكان والتنمية في الرياض- المملكة العربية السعودية:

شاركت اللجنة الدائمة للسكان بوفد رسمي ترأسه سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، في فعاليات الدورة العادية الرابعة للمجلس العربي للسكان والتنمية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتي انعقدت يوم الخميس 22 ديسمبر 2022 برئاسة المملكة العربية السعودية في مقر مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية بمدينة الرياض، حيث ترأس الاجتماع معالي وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، وحضره الوزراء المعنيون بالسكان والتنمية ورؤساء الوفود من 21 دولة عربية.



وناقش المجلس خلال أعمال الدورة الموضوعات المتعلقة بالسكان والتنمية بهدف تعزيز الجهود لتطوير الاستراتيجيات السكانية الوطنية، وتقديم الدعم الفني وتحسين التنسيق وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء، والتحضير للمراجعة الإقليمية لإعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013م. كما ناقش التحضير لمشاركة الدول العربية في أعمال الدورة الـ 56 للجنة السكان والتنمية للأمم المتحدة التي خصصت لموضوع (السكان والتعليم والتنمية المستدامة).

وفي افتتاح أعمال الدورة، ألقى سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان كلمة أكد فيها على أنه رغم الإنجازات التنموية التي حققتها البلدان في العقود القليلة الماضية، إلا أن الكثير من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان باتت تؤثر سلباً، وإن بدرجات متفاوتة، على استدامة التنمية فيها. مشيراً إلى التحديات المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد 19)، والتغير المناخي، والحروب والنزاعات المسلحة أدت إلى اختلال واضح في العلاقة بين قضايا السكان والتنمية في البلدان العربية، الأمر الذي فاقم معاناة سكان هذه البلدان. والذي بات يستدعي التدخل لإعادة التوازن النسبي لمعادلة السكان والتنمية والتصدي للتحديات الداخلية والخارجية «المنتجة» للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في البلدان العربية، وهو ما يهدف إليه المجلس العربي للسكان والتنمية.

وقد اعتبر سعادته أن تأسيس المجلس العربي للسكان والتنمية، والسعي الحثيث لتحقيق أهدافه ورسالته وبرامجه المختلفة تشكل، دون أدنى شك، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو إعادة التوازن النسبي لمعادلة السكان والتنمية والتصدي للتحديات الداخلية والخارجية «المنتجة» للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

وانسجاماً مع هذا التوجه للمجلس العربي للسكان والتنمية، بل وانطلاقاً منه، أكد سعادته بأن الحد من اختلال العلاقة بين السكان والتنمية يمكن أن يتم عبر آليات مختلفة، أهمها:

- العمل على الانتقال من نمط النمو في الاقتصاد العربي المعتمد بصورة أساسية على نمو عوامل الإنتاج، أي العمل ورأس المال، إلى نموذج النمو الذي يعتمد على اقتصاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة والابتكار
- تعزيز التعاون العربي المشترك والعمل ضمن شراكة إقليمية ودولية فعالة في مواجهة التحديات المحلية والكونية التي تواجه البلدان العربية بما يساهم في المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994.

على المستوى الدولي:

• الدورة (55) للجنة السكان والتنمية بنيويورك:



شاركت دولة قطر بوفد رسمي ترأسه سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، في فعاليات الدورة الخامسة والخمسين للجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والتي انعقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بشكل يجمع بين الحضور الشخصي والافتراضي خلال الفترة 25 - 29 أبريل 2022 تحت شعار «السكان والتنمية المستدامة ولا سيما النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع».

وقد اشتمل جدول أعمال الدورة (55) للجنة السكان والتنمية على العديد من القضايا الهامة، تأتي في مقدمتها مناقشة عامة حول الإجراءات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بالإضافة إلى الموضوع الرئيسي الخاص بهذه الدورة، أي «السكان والتنمية المستدامة ولا سيما النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع».

وفي هذه المناسبة، ألقى سعادة الدكتور صالح بيان دولة قطر أكد فيه على الاهتمام المؤسسي بالعلاقة التفاعلية بين قضايا السكان والتنمية المستدامة، الأمر الذي ساهم في تحقيق إنجازات هامة في مجالات الاقتصاد والعمارة والبنية التحتية والرقمية والصحة والتعليم وغيرها من المجالات الحيوية التي مكنت دولة قطر من تبوء المرتبة 45 من بين 189 دولة في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2020. ونوه سعادته إلى أن الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته البلاد في العقود الأخيرة سمح بتحقيق دولة قطر مستويات نمو اقتصادي مرتفعة، حسنت من مداخيل الأفراد، قاضية بذلك على كل أشكال الفقر، وساهمت في الوقت ذاته في تحسين نوعية حياة الآلاف من الأسر في مختلف بلدان العالم من خلال تحويلات الوافدين الذين يساهمون بفعالية في تنفيذ خطط قطر التنموية الطموحة.

وتأتي مشاركة دولة قطر في اجتماعات هذه الدورة من منطلق حرصها على تفعيل الشراكة والتعاون الدوليين اللذين يربطانها بالمؤسسات الدولية ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية المستدامة، وعلى رأسها لجنة السكان والتنمية، وذلك من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها الرهانات المستقبلية الكبيرة، والتي تتطلب من الجميع العمل ضمن هذه الشراكة بهدف تحقيق المزيد من الإنجازات التنموية وضمان حياة أفضل لسكان المعمورة.

رابعاً :

التوعية والإعلام

واصل فريق الدعم الإعلامي في المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان جهوده لتنفيذ البرامج التي تضمنتها الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية لعام 2022. وذلك بقدر ما سمحت به الظروف المتعلقة باستمرار الإجراءات الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد 19) من جهة، وباستضافة مونديال قطر 2022 من جهة ثانية. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم ما تم إنجازه في مجال التوعية والإعلام:

• مجلة «سكان»:

ضمن خطتها الإعلامية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2022 ثلاثة أعداد (51 و 52 و 53) من مجلتها الفصلية «سكان» باللغتين العربية والإنجليزية.

وتهدف الموضوعات المنشورة في المجلة المذكورة إلى نشر الوعي بالقضايا والموضوعات المحلية والإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالسكان والتنمية، بحيث يتحول هذه الوعي إلى سلوك يومي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الغايات العليا للسياسة السكانية.

فعلى سبيل المثال، يتضمن العدد رقم (52) من المجلة مجموعة من الموضوعات التي تم في الأول منها استعراض النتائج الأولية للمرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر، حيث بدءاً من شهر يناير 2022 انطلقت عملية جمع البيانات الخاصة بهذه المرحلة، والتي شاركت فيها ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدولة.

ورغم قصر مدة جمع البيانات، تمكنت مجموعات العمل الست المذكورة من إنجاز المهام المنوطة بها، لما تميزت به هذه المرحلة من تعاون بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية مع مجموعات العمل المكلفة بالمتابعة.

وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات في نهاية شهر فبراير 2022، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمراجعة وتدقيق البيانات التي تم جمعها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وبعد الانتهاء من مراجعة وتدقيق البيانات التي جمعتها مجموعات العمل، قام المكتب الفني للجنة بالتعامل مع نتائج المرحلة الخامسة والاستفادة من مخرجاتها في عملية تقييم السياسة السكانية الثانية من جهة، والبدء بإعداد الثالثة (2023-2027) من جهة ثانية، وهو ما تم استعراضه بالتفصيل في هذا العدد.

• الفيلم الخاص بالسياسة السكانية:

جاري العمل على تحديث الفيلم السابق حول السياسة السكانية بمعلومات وبيانات تواكب مستجدات الواقع. إضافة إلى إنتاج فيلم جديد خاص بالسياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر، والتي يتوقع إشهارها خلال عام 2023 بعد اعتمادها من قبل مجلس الوزراء.

• استخدام وسائل التواصل الاجتماعي(*)

بهدف توسيع دائرة الحوار حول قضايا السكان والتنمية في الدولة، ومن أجل إشراك مزيد من المهتمين، بمن فيهم الشباب القطري، في التبادل الحر للأراء ووجهات النظر حول تلك القضايا، قام فريق الدعم الإعلامي في وقت سابق بوضع برنامج خاص باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كالتويتر والإنستغرام والفيس بوك، من خلال الحساب الرسمي لجهاز التخطيط والإحصاء. وقد تمت الاستفادة من هذه الوسائل في مناسبات مختلفة، آخرها التغريدات الخاصة باليوم القطري للسكان 2022 والتي تم نشرها على الحساب الرسمي للجهاز في تويتر.

(*) لم يقتصر دور الفريق الإعلامي على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بل تعداه إلى النشر الصحفي قبل وبعد الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها اللجنة، كالاحتفال باليوم القطري للسكان.

